الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

16 **سبتمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

دعوة هيئة تقويم التعليم لإنهاء إجراءات الاعتماد للمدارس الحكومية والأهلية

«الشورى» يقر توصيات تطوير العشوائيات وخصخصة عقود النظافة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1907527

مطالبات بزيادة فاعلية الإعلام الدولي السعودي وتوطين مقرات شركات الإعلام الرقمي

وافق "الشورى" في جلسته المنعقدة أمس الأربعاء على توصيات لجنة الإسكان والخدمات، وطالب المجلس وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بمراجعة سياسات معالجة وتطوير العشوائيات بمشاركة القطاع الخاص وفق آلية تنسيق وحوكمة واضحة مع هيئات تطوير المدن والمناطق، وأن تتضمن التوعية والمشاركة المجتمعية، ودعا الوزارة إلى التأكيد على جميع الجهات العاملة في أي مدينة التحقق عند تنفيذ المشروعات في الطرق من اكتمال نطاق الأعمال للمشروع والتنفيذ وفق برامج زمنية مُحددة تُراعي تقليل الأثر على الحركة المرورية والأحياء السكنية والأنشطة التجارية المحيطة بالمشروع، كما طالبها بوضع ضوابط تُحمّل الجهة المُنفّذة للخدمة مسؤولية أي هبوطات مُستقبلية تحدث في الطرق بسبب مشاريع تمديدات المرافق العامة وتطبيق الغرامات المناسبة لذلك.

رفع نسب التغطية بشبكات تصريف الأمطار والسيول في المدن وأنسنة وتخضير الأحياء

ودعا مجلس الشورى وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بالإسراع في استكمال واعتماد استراتيجية القطاع البلدي للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة في المدن السعودية وتحسين المشهد الحضري، وللمحافظة على جودة واستدامة أعمال الرصف والسفلتة في الطرق داخل المدن طالب الشورى وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان أن تُضمّن ضوابط واشتراطات إعداد مخططات الأراضي إيصال كافة الخدمات (مياه، كهرباء، صرف صحي، اتصالات) إلى داخل حدود القطعة، وأقر المجلس توصية تنص على، "إلزام وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان عند العمل بتحويل عقود نظافة المدن إلى عقود أداء وخصخصتها، اعتبار كامل منظومة إدارة النفايات والعمل على تحديد المؤشرات التي سيتم القياس بها وسُبل دعم الأجهزة الإشرافية في الأمانات والبلديات"، وشددت قرارات الشورى على رفع نسب التغطية بشبكات تصريف الأمطار والسيول في مدن المملكة وبيان ما تم بخصوص إعداد المخططات الشاملة ونطاقها الزمني، وحث وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان على الإسراع في تطوير النموذج التشغيلي للرقابة البلدية ومحاورها الاستراتيجية وأهدافها وتحديد مبادراتها ومؤشرات الأداء لتحقيقها، مع تعزيز دور القطاع الخاص والمجالس البلدية والمشاركة المجتمعية.

وفازت توصيات إضافية تبنتها لجنة الاسكان والخدمات وقدمها الأعضاء علي القرني وإبراهيم آل دغرير وغازي بن زقر، "على الوزارة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة الإسراع بأنسنة وتخضير كافة أحياء مدن المملكة بما في ذلك إنشاء الحدائق والمتنزهات وتأهيل القائم منها وفق خطة عاجلة معتمدة ومعايير جودة عالية"، وأكدت قرارات الشورى أهمية تحقيق رسالتها ضمن الهيكل الاستراتيجي للقطاع البلدي المتمثلة بتعزيز الإدارة المحلية تطوير آليات لتفعيل الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة للبلديات.

إقرار توصيات لتنفيذ استراتيجية الفضاء وإطلاق مسبار إلى القمر أو المريخ يصل عام الرؤية

وطالب مجلس الشورى هيئة تقويم التعليم والتدريب بالإسراع في العمل على إنهاء جميع الإجراءات المتعلقة بتقويم المدارس، والبدء في عمليات الاعتماد والتقويم للمدارس الحكومية والأهلية في التعليم العام، كما دعا المجلس الهيئة إلى العمل على الإسراع في تطوير منظومتها التقنية، وتحسين خدماتها الإلكترونية حسب أفضل الممارسات التقنية العالمية، والعمل على تعزيز شراكاتها مع الجامعات السعودية والمراكز البحثية من أجل إجراء الدراسات والبحوث التطويرية سواءً في مجال الدراسات والتقارير التي تقدمها، أو مجال القياس والتقويم، كما وافق المجلس في قراره بالأغلبية على قيام هيئة تقويم التعليم والتدريب بالعمل على إجراء دراسات تقويمية مستمرة للهيئات الدولية المعترف بها لاعتماد مؤسسات التعليم العالي، وتحديث قائمتها، وتفعيل دورها في متابعة ومراقبة أنشطتها وعملياتها بكفاءة، وتضمين ذلك في تقاريرها القادمة، مؤكداً على الهيئة بالإسراع في العمل على الحصول على الاعترافات الدولية اللازمة لتعزيز مكانتها، والاعتراف بها كهيئة دولية مانحة للاعتماد تطبق أعلى المعايير الأساسية وأفضل الممارسات العالمية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي.

فيما طالب المجلس في قرار آخر، هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بدراسة عقد لقاء سنوي مع القطاع غير الربحي (المؤسسات والجمعيات الأهلية) المتخصصة في رعاية وخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة بمشاركة القطاعات الحكومية ذات العلاقة، داعياً الهيئة بالتوسع في الحملات التوعوية المتنوعة لتعزيز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، والتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص لتوفير خاصية إمكانية الوصول واستخدام المواقع والتطبيقات الالكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة. ودراسة إضافة ممثل من وزارة الرياضة لمجلس إدارة هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، مطالبًا في الوقت ذاته الهيئة بالعمل مع وزارة التعليم لتقييم برنامج دمج ذوي الإعاقة في التعليم العام وتطوير آلياته وأنظمته بما يتناسب مع المعايير المقرة له والأهداف المرجوة منه، وهي توصية إضافية تقدم بها عضو المجلس علي القرني.

وفي شأن آخر، طالب المجلس بالإسراع في إطلاق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للفضاء، ودعا الهيئة السعودية للفضاء بالتعاون مع هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة عربسات والجهات ذات العلاقة إلى بإطلاق مبادرة حاضنة ومسرع أعمال للمنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الفضاء، والتوسع في برامج تطوير المواهب والمهارات للطلاب بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة (مثل برنامج رائد الفضاء الصغير) لتأسيس جيل مستقبلي من المهتمين والمختصين في علم وقطاع الفضاء، كما طالب الشورى الهيئة ببناء الخبرات والمهارات الوطنية اللازمة والاستعانة بالخبرات الوطنية والعالمية لتخطيط وتنفيذ مهمة وطنية فضائية، بشراكة دولية، لإطلاق مسبار فضائي إلى القمر أو المريخ، وأن يكون موعد وصوله إلى وجهته سنة 2030م احتفالًا بسنة الرؤية، ودعا المجلس الهيئة السعودية للفضاء إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة دراسة حوكمة الأدوار التشريعية والتنظيمية والتنفيذية بما يحقق مستهدفات قطاع الفضاء وأهداف رؤية المملكة.

وفي مناقشة تقرير لجنة الثقافة والاعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوزارة الاعلام للعام المالي 41 - 1442 طالب عضو المجلس سعد العتيبي وزارة الإعلام بتبني برامج إبداعية ومهنية متخصصة للتميز في صناعة المحتوى الإعلامي، بما يجعله قادرا على المنافسة المحلية والدولية، من خلال شراكة مع مؤسسات تعليمية وتدريبية عالمية، مطالباً بزيادة فاعلية الإعلام الدولي السعودي لإيصال رسالة المملكة في الخارج والدفاع عن قضاياها باللغات المتنوعة ووضع الخطط اللازمة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والجهات ذات العلاقة، لتوطين مقرات شركات الإعلام الرقمي، والمنصات الرقمية، وبناء تشريعاتها، لتكون المملكة منطلقا لها، ودعا العتيبي إلى مساهمة الوزارة في جعل الإعلام التعليمي المتخصص أكثر فاعلية وتشويقا، ويخدم الفئات الطلابية المختلفة، ويحقق التطلعات المرجوة منها، وبدوره رأى عضو المجلس عبدالرحمن الحربي أن معالجة التحديات المالية التي تواجه الوزارة يمكن أن تتم وفقًا لتعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدول، فيما طالب بندر عسيري وزارة الإعلام بالالتزام بالأمر السامي الكريم القاضي بأنه ينبغي على جميع الجهات الحكومية التقيّد عند رغبتها في التعاقد للحصول على خدمات استشارية أن يكون إبرامها للعقود مقتصرًا على ذوي الخبرة من السعوديين، والمكاتب الاستشارية، والشركات الوطنية، ورأت أميرة الجعفري في مداخلتها خلال الجلسة أن على وزارة الإعلام إعداد خطة استراتيجية لتطوير وتنمية القدرات البشرية في تخصص الإعلام وفروعه من خلال التواصل والتنسيق مع رؤساء أقسام الإعلام في الجامعات السعودية لتغطية الاحتياج من الكفايات البشرية المتخصصة في مجال الإعلام.

وناقش المجلس في جلسته تقرير تقدمت به لجنة الاقتصاد والطاقة حيال التقرير السنوي لبرنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) وجاء من بين توصيات اللجنة مطالبة برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بدراسة البيئة التشريعية لبرنامج ضمان القروض والتسهيلات حسب الخدمات والمنتجات والقطاعات المستهدفة والمخاطر الائتمانية، وفقًا لأفضل الممارسات العالمية؛ لتطوير برامج التمويل، وتضمنت توصيات اللجنة مطالبة البرنامج بالتعاون مع صندوق التنمية الوطني دراسة أثر مبادرة "دعم المنشآت ذات السعودة المرتفعة" التي أطلقها

الصندوق من خلال البرنامج لتكون ضمن مبادرات التوطين الدائمة، وطالبت اللجنة في توصياتها البرنامج بالتنسيق مع البنك المركزي السعودي تطبيق آليات فعالة لتشجيع البنوك التجارية للتوسع في تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاعات الواعدة والمستهدفة في رؤية المملكة، وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش طالبت عضو المجلس ريمه اليحيا بالاهتمام بتمويل مشاريع التعليم والثقافة والفنون والمساهمة في إيجاد مبادرات تسهل على قطاع التعليم والترفيه الاستفادة من برامج "كفالة"، وتكثيف الحملات الإعلامية لرفع الوعي واستفادة المدن الواعدة من البرامج، واقترح إبراهيم المفلح أن يعقد برنامج (كفالة) شراكات استراتيجية مع برامج مؤسسات إقليمية ودولية، فيما طالب عبدالله النجار القائمين على برنامج (كفالة) تكثيف الحملات الإعلامية في الداخل وبالوسائل الإعلامية الحديثة المناسبة لتعريف رواد الأعمال وتوعيتهم بهذا البرنامج وسهولة وسرعة التقديم عليه.

وطرح المجلس للمناقشة تقريرا قدمته لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 41 - 1442، وتضمنت توصيات اللجنة التأكيد على أهمية استمرار هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في استقلالها المالي والإداري وفقًا لتنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء، والاستمرار في دعم مبادرة نشر شبكات النطاق العريض ماليًا لاستكمال ربط المساكن في المدن والمحافظات بشبكات الألياف البصرية، وطالبت اللجنة الهيئة في تقريرها بدراسة إلزام الجهات المستفيدة من خدمة الرسائل النصية بتحديد الهدف من أي عملية تحقق من الهوية ضمن الرسالة المرسلة للمستخدم، والعمل مع الجهات ذات العلاقة لزيادة تمكين خدمات الحوسبة السحابية في المملكة وتسريع وتيرة انتقال الجهات بالقطاع الحكومي والخاص من حلول تقنية المعلومات التقليدية إلى حلول الحوسبة السحابية.

د.الغامدي: نظام "حماية البيانات" يكفل الحق في معرفة الغرض من جمع المعلومات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1907512

رَفع رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سدايا الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي، الشكر للقيادة الحكيمة - أيدها الله- بمناسبة صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام حماية البيانات الشخصية، الذي سيسهم في تعزيز المسؤولية لدى الأفراد والجهات وبناء مبدأ الثقة والعمل المشترك بينهما، وترسيخ احترام الحياة الخاصة؛ مما يمكن من خلق مجتمع حيوي وآمن، ويسهم في صناعة اقتصاد رقمي قائم على البيانات. وقال : إنّ صدور نظام حماية البيانات سيسهم في تسريع مسيرة التحول الرقمي والوصول إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، حيث يحظى هذا التوجه باهتمام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي -حفظه الله- حيث يعد هذا التحول إحدى الركائز الأساسية لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية الداعمة للابتكار والتي تسهم في تمكين القطاع الخاص وتهيئة بيئة تنظيمية مواتية لنمو الأعمال التجارية وجذب الاستثمارات الأجنبية بما يضمن الاستدامة الاقتصادية والريادة العالمية والسيادة الوطنية للبيانات بصفتها العنصر المهم والمورد الأساسي للاقتصاد الرقمي، حيث يسهم النظام في حماية الحقوق المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية، وينظم مشاركتها بين الجهات، ويمنع إساءة استخدامها، وهذا بدوره سينعكس على دعم وازدهار الاقتصاد المحلي من خلال بناء الثقة في قطاع البيانات.

وأكد، أن النظام يكفل لأصحاب البيانات الشخصية الحق في الاطلاع على بياناتهم ومعرفة الغرض من جمعها ومعالجتها، كما يحق لهم الوصول إليها أو الحصول على نسخة منها، وطلب تصحيحها وتحديثها وإتلافها بعد انتهاء الغرض من جمعها، كما يحق لصاحب البيانات طلب تقييد معالجة بياناته الشخصية لحالات خاصة ولفترة زمنية محدودة، علماً أنه

يقتصر جمع البيانات الشخصية على الحد الأدنى من البيانات الذي يمكّن من تحقيق الأغراض المحددة، كما يحق لصاحب البيانات طلب الاعتراض على معالجة بياناته الشخصية، أو العدول عن موافقته في الحالات التي يحددها النظام.
وأشار إلى أن النظام نظم عملية الإفصاح عن البيانات الشخصية وفق ضوابط محددة تضمن الاستخدام الأمثل لها، كما أنه لا يحق استخدام وسائل الاتصال الشخصية بهدف إرسال مواد تسويقية، أو توعوية إلا بموافقة صاحب البيانات الشخصية، أو وجود آلية تمكنه من إبداء رغبته في استقبالها أو التوقف عنها، علماً أنه يستثنى من ذلك المواد التوعوية التي ترسلها الجهات العامة.
من جانبه أوضح رئيس مكتب إدارة البيانات الوطنية الدكتور طارق بن عبدالله الشدي أنّ نظام حماية البيانات الشخصية يأتي مواكباً لتطلعات القيادة الحكيمة -أيدها الله- حيث يعد إحدى الركائز الأساسية لبناء بيئة تنظيمية متكاملة داعمة لنمو القطاع الخاص وجاذبة للاستثمارات الأجنبية بما يضمن المحافظة على خصوصية أصحاب البيانات الشخصية، وحماية حقوقهم المتعلقة بمعالجة بياناتهم. وأضاف أن نظام حماية البيانات الشخصية يكفل المحافظة على خصوصية أصحاب هذه البيانات من خلال وضع الإجراءات التي تنظم جمعها ومعالجتها والحد من استغلالها وإساءة استخدامها مؤكداً أنّ (سدايا) مُمثلةً بذراعها التنظيمي مكتب إدارة البيانات الوطنية ستُشرف على تطبيق أحكام هذا النظام، ومتابعة مدى التزام الجهات المعنية بالتطبيق، واستكمال الإجراءات النظامية بحق الجهات المخالفة لأحكامها، منوهاً معاليه إلى أن العمل بالنظام سيتم بعد صدوره بـ 180 يوماً.
وتسعى (سدايا) من خلال ذلك إلى حماية البيانات الشخصية عبر تطوير الإستراتيجيات الوطنية والسياسات والضوابط والإجراءات وبالتالي دعم تطبيقها؛ لتحقيق أهداف وطنية سامية تسعى في مضمونها إلى تأكيد ريادة المملكة دولياً، والنهوض بها لتكون في مصاف أفضل الدول عالمياً في مجال البيانات.

الأمير محمد بن سلمان يتلقى رسالتين من ولي عهد الكويت ونائب رئيس مجلس الوزراء

ولي العهد يُطلق برنامجاً لتعزيز تنافسية السعوديين.. ويؤكد ثقته بقدرات كل مواطن

المصدر: جريدة الرياض الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1907602

أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس لجنة برنامج تنمية القدرات البشرية، أمس، برنامج تنمية القدرات البشرية، أحد برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، والذي يمثل استراتيجية وطنية تستهدف تعزيز تنافسية القدرات البشرية الوطنية محليًا وعالميًا، باغتنام الفرص الواعدة الناتجة عن الاحتياجات المُتجددة والمُتسارعة.
وقال ولي العهد: «يمثل برنامج تنمية القدرات البشرية، أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030م، استراتيجية وطنية تستهدف تعزيز تنافسية القدرات البشرية الوطنية محليًا وعالميًا. ليكون المواطن مستعداً لسوق العمل الحالي والمستقبلي بقدرات وطموح ينافس العالم، وذلك من خلال: تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعرفة.»
وأضاف سموه: «ولثقتي بقدرات كل مواطن، فقد تم تطوير هذا البرنامج ليلبي احتياجات وطموح جميع شرائح المجتمع، من خلال تطوير رحلة تنمية القدرات البشرية بداية من مرحلة الطفولة، مروراً بالجامعات والكليات والمعاهد التقنية

والمهنية، وصولاً إلى سوق العمل، بهدف إعداد مواطن طموح يمتلك المهارات والمعرفة، ويواكب المتغيرات المتجددة لسوق العمل، مما يساهم في بناء اقتصاد متين قائم على المهارات والمعرفة وأساسه رأس المال البشري.«
وتابع سمو ولي العهد: «وتتضمن خطة البرنامج 89 مُبادرة بهدف تحقيق 16 هدفًا استراتيجيًا من أهداف رؤية المملكة 2030م، وتشتمل استراتيجية البرنامج ثلاث ركائز رئيسة وهي تطوير أساس تعليمي متين ومرن للجميع، والإعداد لسوق العمل المستقبلي محلياً وعالمياً، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة.«
من جهة أخرى، ونيابة عن سمو ولي العهد، تسلم صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية، رسالتين خطيتين، من صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح ولي عهد دولة الكويت، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بدولة الكويت الشيخ حمد جابر العلي. جاء ذلك خلال استقبال سمو وزير الخارجية، في مقر الوزارة بالرياض أمس، الشيخ علي الخالد الجابر الصباح سفير دولة الكويت لدى المملكة.

السجن 5 سنوات ومليون ريال غرامة لتشغيل المتسللين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/751064

سعيد الزهراني - الطائف
صدرت موافقة الجهات العليا بشمول كل من يقوم بتشغيل المتسلل للمملكة بالحكم الوارد في التوجيه الخاص بعقوبة من يسهل دخول المتسلل إلى المملكة أو نقله داخلها او يوفر له المأوى او يقدم له اي مساعدة او خدمة بأي شكل من الأشكال بواحدة أو أكثر من العقوبات التى تشمل السجن مدة لا تقل عن 5 سنوات ولاتزيد عن 15 سنة وغرامة لا تتجاوز مليون ريال بالإضافة الى إمكانية التشهير في صحيفة أو أكثر.
يأتي ذلك في إطار مقترح من وزير الداخلية ليكون ضمن الدليل الاجرائي الخاص بهذا الامر، تجدر الإشارة إلى صدور ضوابط من الجهات العليا تتضمن معاقبة كل من يسهل دخول المتسلل الى المملكة او يقوم بنقله او توفير المأوى او يقدم له اي مساعدة او خدمة باي شكل من الاشكال بالغرامة والسجن ومصادرة الوسيلة التي نقل المتسلل بها والمسكن الذي اعد بشكل خاص لإيوائه أو استخدم لهذا الغرض.

القبض على قائد مركبة تحرّش بامرأة في أبها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/751000

واس - أبها
صرّح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة عسير المقدم زيد محمد الدباش ، بأنه إشارة إلى مقطع الفيديو المتداول في وسائل التواصل الاجتماعي ويظهر من خلاله تحرُّش قائد مركبة بامرأة ومضايقتها على أحد الطرق الرئيسة بمدينة أبها، فقد

تمكّنت الجهة المختصة بشرطة المنطقة من تحديد هويته والقبض عليه،وهو مواطن في العقد الرابع من العمر، وجرى إيقافه واتخذت بحقه الإجراءات النظامية الأولية وإحالته إلى فرع النيابة العامة.

القضاء الإداري يقر إنشاء محكمة التنفيذ الإدارية بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/750994

واس - الرياض
عقد مجلس القضاء الإداري، اليوم، جلسته برئاسة معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري، الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف، بحضور أصحاب المعالي والفضيلة أعضاء المجلس.
ورفع المجلس شكره للقيادة الرشيدة - أيدها الله- بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم.
وأوضح فضيلة الأمين العام لمجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور علي بن أحمد الأحيدب أن المجلس ناقش عددًا من الموضوعات المدرجة بجدول أعماله، حيث أقر المجلس إنشاء محكمة التنفيذ الإدارية بالرياض، إضافةً إلى موافقته على عدد من الترقيات والتعيينات لأصحاب الفضيلة قضاة الديوان بمختلف الدرجات القضائية.
وأضاف الأحيدب أن المجلس نظر عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله و اتّخذ بشأنها عددًا من القرارات.

انقطعت عن العمل.. "الصحة": رواتب 300 ألف تمنع طبيبة من السفر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2082221

أكد المتحدث الرسمي باسم صحة الطائف سراج الحميدان، تحقيق الشؤون الصحية في تقاضي طبيبة بصحة الطائف رواتبها لعام كامل، برغم انقطاعها عن العمل، وطلب إصدار موافقة لمنعها من السفر، وإحالة القضية للجهات المعنية لاستكمال الإجراءات، إذ لا زالت الواقعة منظورة.
وكانت المصادفة كشفت وطبقا لمعلومات «عكاظ» تقاضي الطبيبة 25 ألف ريال شهريا على حسابها المصرفي، حتى وصل إجمالي المبلغ إلى 300 ألف ريال لعام كامل.
وبحسب التحقيقات، التي أجريت معها من قبل صحة الطائف، فإن الطبيبة كانت تعمل بأحد المستشفيات الحكومية الطرفية خارج المحافظة، وصدر قرار بنقلها إلى مستشفى آخر، غير أنها لم تخل طرفها، وظلت طوال العام دون أداء مهمات عملها. وبعد إيقاف راتبها سارعت بتقديم طلب إلى الشؤون الصحية لإعادتها لعملها.
وأحالت «الصحة» الواقعة إلى الإدارة القانونية التي فتحت تحقيقا معها، فأفادت أن سبب انقطاعها عن العمل يعود لسوء حالتها الصحية والنفسية نتيجة مشكلات مع أحد موظفي المستشفى؛ ما أدى إلى تدهور وضعها الصحي الذي منعها من الدوام في مقر العمل.

وتعهدت الطبيبة في التحقيقات برد كامل المبلغ الذي تحصلت عليه أثناء توقفها عن العمل، وخصمه من راتبها الشهري حال تمت موافقة الجهة المختصة على تجديد عقدها وإلغاء قرار طي القيد، كما تعهدت بعدم تكرار الانقطاع، مؤكدة استعدادها لقبول العمل في مدينة الطائف أو أي مكان شاغر باستثناء المستشفيات الطرفية.
والتمست الطبيبة تقدير ظروفها خصوصا أنها العائل الوحيد لأطفالها وأوضاعها المادية لا تحتمل أن تظل دون عمل.
من جهتها، خاطبت الإدارة القانونية، مدير الشؤون الصحية بالطائف بنتائج التحقيق، وطبقا للتحقيقات تبين أن المتسبب في الواقعة موظف حفظ المعاملة في نظام «سهل»، دون اتخاذ أي إجراء عليها، وتمت مجازاته بعقوبة الإنذار استنادا لنص المادة 3 من نظام تأديب الموظفين.
وبالإطلاع على تخصص الطبيبة تبين أنه تخصص مطلوب ويوجد احتياج لها وأن من مصلحة العمل التعاقد معها.
وقالت الشؤون القانونية في عرضها: «نظرا لظروف الطبيبة الصحية، وما تبين من أن سبب الانقطاع كان لجهلها ونظرا لحاجة العمل لخدماتها فإن الإدارة ترى إعادة التعاقد معها مع تحصيل جميع المبالغ، التي صرفت لها من غير وجه حق وأخذ التعهدات اللازمة عليها بعدم تكرار ذلك مستقبلا.«

المملكة ترفض تقارير الخبراء الدوليين حول اليمن.. وتؤكد: منحازة ومسيّسة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2082213

أكدت المملكة أنها تؤمن بأن الحل في اليمن يجب أن يكون (يمنياً ـ يمنياً) بالدرجة الأولى، وفق المبادرات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ومن ضمنها مبادرة المملكة الأخيرة لوقف إطلاق النار واستئناف الحوار، وليس عبر التدخلات المسيسة والتقارير المضللة التي تؤدي إلى تعميق الأزمة.
جاء ذلك في كلمة ألقاها مندوب المملكة الدائم في جنيف الدكتور عبدالعزيز الواصل، خلال جلسة الحوار التفاعلي لمناقشة الإحاطة الشفوية لفريق الخبراء الإقليميين الدوليين حول اليمن.
وأكد الواصل في كلمته على موقف المملكة الرافض لولاية هذا الفريق وعدم اعتراف المملكة بما يصدر عنه من تقارير مسيسة، ومخرجات توصلوا إليها عبر أدوات منحازة ومن مصادر غير موثوقة.
وأشار إلى أن ممارسات الفريق وتقاريره تدل يقيناً على عدم الحياد، وأن المملكة تعرضت لهجمات صاروخية من قبل مليشيات الحوثي الإرهابية، استهدفت المواطنين والبنى التحتية الحيوية، إلا أن الفريق ذكر أن تلك الهجمات ذات طابع عسكري.
وتساءل في معرض مداخلته، هل الفريق برصده المنحاز لمليشيا ظلامية إرهابية انقلابية يسهم فعلياً في حل الأزمة اليمنية، أم يشجع المليشيات على الاستمرار في انقلابها؟ ولماذا يتجاهل الفريق الإشارة إلى قرار مجلس الأمن 2216 في كل تقاريره؟.
وختم مندوب المملكة الدائم في جنيف مداخلته بالتأكيد على أن الفريق لم يلتزم بولايته، متسائلاً: كيف يمكن لفريق دولي أن يسمي قائد الانقلاب قائد ثورة؟ داعياً المجلس والمفوضة السامية لمساءلة الفريق عن ذلك.

المعلمي: المملكة ملتزمة بتحقيق إصلاحات بعيدة المدى لتمكين المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2082210

أكد مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله المعلمي، التزام حكومة المملكة وتصميمها المستمر، وإرادتها المنقطعة النظير في تحقيق إصلاحات بعيدة المدى تتعلق بتعزيز تمكين المرأة، وذلك الإصرار والالتزام الذي يجمع أهداف المملكة وتوجهاتها بهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها المعلمي خلال افتتاح الدورة العادية الثانية لعام 2021 للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بحضور عضو وفد المملكة في اللجنة الثالثة منى صالح الغامدي.

وقدم في بداية الكلمة، شكره لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيس وفريق وأعضاء المجلس التنفيذي، على تصميمهم والتزامهم وجهودهم المشتركة والدؤوبة من أجل تحقيق الهدف الذي نصبوا إليه جميعاً ونعمل من أجله، ألا وهو تعزيز تمكين المرأة، بالرغم من جميع التحديات المالية والثقافية والسياسية والصحية التي تقف عائقاً في طريقنا، خاصة تلك التحديات الأخيرة التي فرضتها علينا جائحة (كوفيد-19). وأعرب عن ترحيب حكومة المملكة بقرار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بتعيين سيما سامي بحوث مديرةً تنفيذيةً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال السنوات الأربع القادمة، وتأكيد استمرار دعم حكومة المملكة الكامل لها خلال أداء ولايتها لثقتنا الكاملة في قدرتها على قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحكمة وثبات وتوازن، الأمر الذي تتطلبه هذه الفترة الحاسمة.

وقال عندما نأتي لاستعراض تلك السياسات والإصلاحات المستمرة لحكومة المملكة؛ التي لا تألو جهداً في سبيل تسريع عملية تمكين المرأة من حقوقها، وتحقيق مساواة متوازنة وواقعية وعادلة بين رجال ونساء المجتمع السعودي في مختلف المجالات، وعلى جميع المستويات، حيث يأتي ذلك من خلال تعزيز دورهم كشركاء فاعلين في عمليات التنمية الوطنية بهدف تسريع تحقيق رؤية المملكة 2030.

ونوه السفير المعلمي بدعم المملكة للخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2022 - 2025، متطلعاً إلى قدرتها على تحقيق تغييرات واقعية وملحوظة في حياة تلك النساء اللاتي يعشن في أوضاع هشة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، النساء المهاجرات واللاجئات، إضافة إلى تلك النساء اللاتي يذقن الأمرين في المناطق المحتلة ومناطق الصراع، وتلك المناطق المتضررة من الكوارث الصحية، والطبيعية والرضوخ تحت وطأة العوز والفقر.

وأضاف تتطلع المملكة بكل ثقة وبدعم كامل وحقيقي منها، إلى نجاح الخطة الإستراتيجية القادمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تحقيق المزيد من الإنجازات والإصلاحات.

وجدد تأكيد موقف المملكة الثابت ضد اللغات شديدة الحساسية والمثيرة للجدل غير المتفق عليها، التي تضمنها نص الخطة الإستراتيجية 2022 - 2025، مع التأكيد على هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضرورة أخذ حق سيادة الدول ومواءمة برامجها القطرية مع الأولويات الوطنية وضمن الأطر التشريعية للدول بعين الاعتبار.

ولفت مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة في ختام الكلمة، إلى أن وفد المملكة كان دائماً ولا يزال يسعى سعياً حثيثاً من أجل الوصول إلى توافق كامل لتوحيد مواقفنا وجهودنا لما فيه مصلحة المرأة، وتعزيز حقوقها وتحسين ظروفها في جميع أنحاء العالم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حتى لا تنتهك البيانات

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/09/16/article_2171876.html

كلمة الإقتصادية

في العقد الماضي تطورت الحياة الاجتماعية للبشرية بشكل سريع لا يمكن تصوره، خصوصا مع دخول التقنية كل منشأة ومنزل، وسهولة استخدامها في أي مكان وزمان. وجاء التحول متزامنا مع تزايد سرعات شبكات الاتصال والأجهزة الإلكترونية، ما أدى إلى نقل البيانات بسرعة ودقة كبيرة. ومكنت هذه التطورات مجتمعة من تحقيق تحول وتغيير جذري في الحكومة الإلكترونية، خاصة مع تسارع إجراءات الحصول على الخدمات واستخراج السجلات والوثائق الشخصية.
لكن الوصول إلى هذه المزايا أدى إلى انتهاك الخصوصية بسبب ظاهرة انكشاف الأرقام الخاصة بالاتصال الشخصي، وأرقام الهوية، وغيرها من المعلومات الشخصية، التي باتت تروج ضمن سوق واسعة مجهولة المصدر. ورغم أن تطور التقنيات التي تمنح مزايا التحقق من الشخصية عززت الأمان المعلوماتي، ودعمت نمو التجارة الإلكترونية، وكان لها الفضل في تجاوز المجتمعات للآثار التي صاحبت انتشار فيروس كورونا، إلا أن التواصل المستمر والواسع بين المجتمع والاستخدامات المنتشرة والمتسارعة لبرمجيات التحقق من الشخصية، سمح بكشف معلومات وصور وحقائق عن الأشخاص، تمثل في مجملها بيانات ذات خصوصية عالية وتعد سرية في الوقت نفسه.
وحققت السعودية مع خطط وبرامج "رؤية 2030" قفزة نوعية واستراتيجية، فما كان الحصول عليه يتطلب أياما وطوابير من الانتظار، تحول إلى إنجازه اليوم خلال دقائق، بفضل وجود اتصال قوي بشبكات الإنترنت وهاتف متنقل من نوعية متطورة، وهذا التقدم الكبير في الاتصال الشبكي حقق تقدما مميزا في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بالتفاصيل كافة، ويتطلب وجود نظام يكافح تجارة البيانات الشخصية غير الشرعية.
وإذا أضفنا إلى ذلك ما تمتلكه الأجهزة الحديثة من قدرات ضخمة في حفظ البيانات لمدد طويلة مع التصوير والتسجيل المرئي والمسموع، وكذلك تتبع الأشخاص ومراقبتهم، وسهولة نشر هذه المعلومات في وسائل التواصل الاجتماعي بسرعة هائلة وسهلة ويصعب السيطرة عليها في الوقت نفسه، بما ينتهك خصوصية الناس المحفوظة شرعا، لهذا كله فإن أمام الحكومات في العالم مسارات مختلفة، من بينها تقييد سرعات الإنترنت والتحكم في سعة الاتصال، وإيقاف نشر شبكات السرعات العالية من مثلG4 ، و .G5لكن مثل هذه الحلول تعني التضحية بالنمو والتقدم الاقتصادي الرقمي وغير الرقمي، وفقدان الاندماج مع المجتمع الدولي وتراجع الخدمات وسرعة إنجازها، وتعد تضحية كبيرة جدا، كما أنها حل مؤقت نظرا إلى التقدم المتواصل في آليات نشر شبكات الاتصال ذات السرعات العالية التي أصبحت تستهدف تجاوز الحدود من خلال النشر الفضائي.
والاتجاه الآخر في هذه المعالجة تعزيز الأساليب والوسائل التي تحمي البيانات الشخصية للأفراد والمؤسسات، وعدم السماح باستخدامها خارج إطار القانون، مع التشدد في العقوبات بشأن استخدام البيانات الشخصية، ولكن هذا الأمر يتطلب بنية تحتية متقدمة. وهذا ما تبنته السعودية، فقد أنجزنا تقدما بارزا في شبكة تقنيات الخدمات الرقمية وتقديم الخدمات من خلال الذكاء الاصطناعي، فالحكمة تقتضي التشدد في حماية البيانات الشخصية ومعاقبة كل من يسهم في استغلالها أو نشرها أو تداولها بصورة غير قانونية، ولو كان لأغراض الإعلانات التجارية، فهذا الاتجاه يعزز الاستخدام الفاعل لمنتجات تقنية المعلومات وشبكات الاتصال الاجتماعي، كما يدعم تطبيقات التجارة الإلكترونية، ولأن هذا هو الخيار الصحيح.
وتسابقت الدول في الآونة الأخيرة إلى إصدار أنظمة لحماية البيانات الشخصية في مواجهة ظاهرة استغلال البيانات، سواء من الشركات أو قراصنة الإنترنت للحد منها. ويواكب النظام توجهات الدولة في تنظيم قطاع البيانات المرتكز الرئيس لمفهوم الاقتصاد الرقمي. ويمكن القول إن الأفراد أكثر الفئات تعرضا لانتهاك البيانات، وتسويقها واختراق الخصوصية دون معرفة الجهات التي تستغل الوضع، مع التأكيد أن الجميع متضرر، الحكومات أو الشركات. وينتظر أن

حقوق الإنسان في الصحافة

يدعم النظام موثوقية عملية التحول والوصول إلى مجتمع معلوماتي يعزز أداء القطاع الخاص ونمو الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويرسخ مفهوم الخصوصية الفردية، وسرية البيانات، حتى لا تنتهك معلوماتنا.

تَمكين المرأة وبطالة الرجل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1907538

طلعت حافظ

يعتقد بعض المواطنين الذكور أن القطاع الخاص والقطاع العام قد بَالغا بعض الشيء خلال الفترة الماضية في توظيف المرأة على حساب توظيف الرجل، مما سيتسبب في رأيهم عاجلاً أم آجلاً في ارتفاع معدل البطالة بين الذكور، سيما حين النظر إلى الانخفاض المتسارع في معدل البطالة بين النساء خلال الأرباع القريبة الماضية من عامي 2020 و2021 مقارنة بمعدل البطالة بين الذكور. حيث على سبيل المثال أظهر التقرير الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء ارتفاع معدل البطالة للذكور السعوديين إلى 7.2 % في الربع الأول من عام 2021 مقارنة بمعدل 7.1 % في الربع الرابع من العام الماضي، في حين انخفض معدل البطالة بين الإناث السعوديات إلى 21.2 % خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بمعدل 24.4 % في الربع السابق.

قد يكون صحيحاً للوهلة الأولى والنظرة الخاطفة والسريعة، ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين الذكور وانخفاضها في المقابل بين المواطنات الإناث، سيما لو نظرنا تاريخياً إلى معدل البطالة بين الذكور الذي كان منخفضاً للغاية في الماضي، حيث قد بلغ 4.9 % في الربع الرابع من عام 2019. ولكن في نفس الوقت يجب أيضاً أن تكون النظرة عادلة ومنصفة بالنسبة لمعدل البطالة بين الإناث المواطنات، الذي كان يشهد في الماضي ولا يزال معدلات مرتفعة للغاية، حيث على سبيل المثال بلغ معدل البطالة بين المواطنات الإناث 31.7 % في الربع الأول من عام 2019، وذلك لعدة أسباب؛ منها اجتماعية ترتبط بالعادات والتقاليد، وأخرى ترتبط بحكر بعض الأعمال وقصرها على الذكور.

أحد أبرز مستهدفات رؤية المملكة 2030، رفع مساهمة المرأة ومشاركتها في سوق العمل إلى 30 % بحلول عام 2030، مما تَطلب فتح مجالات عمل أكثر للمرأة مقارنة بالماضي وتسهيل إجراءات توظيفها والذي نتج عنه بطبيعة الحال الانخفاض الملحوظ في معدل البطالة بينهن.

انطلاقاً من رؤية المملكة 2030 وبرامجها حظي ملف المرأة باهتمام كبير من الحكومة السعودية، وبالذات من الجهات ذات العلاقة التي من بينها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة التجارية وغيرهما ما تسبب في تسارع خطوات المرأة السعودية نحو التمكين بفضل صدور العديد من القرارات والتشريعات والأنظمة التي تعزز من مكانتها في المجتمع، بحيث تصبح شريكًا فعالًا في التنمية الوطنية في جميع المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وغيرها على جميع المستويات. من بين المبادرات والبرامج على سبيل المثال لا الحصر؛ توسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، بما في ذلك تقلدها للمناصب القيادية الهيكلية العليا في الأجهزة الحكومية عن طريق مجموعة من المشاريع الداعمة لذلك. ومن بين المبادرات والبرامج كذلك: مبادرة تشجيع العمل عن بعد، ومبادرة تشجيع العمل المرن، وبرنامج وصول، وبرنامج دعم التوظيف لرفع المهارات.

تُوجت الجهود الحكومية بتحقيق المملكة لقفزات نوعية فيما يخص تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل، حيث قد بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات من 15 سنة فما فوق 33.5 % بنهاية 2020، في حين تضاعفت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 17 % إلى 31.8 % متجاوزين بذلك مستهدف الرؤية لعام 2030 للوصول إلى نسبة 30 %. كما وقد بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا 30 % في القطاعين العام والخاص خلال العام الماضي 2020. وأظهرت المؤشرات ارتفاع نسبة النساء السعوديات في الخدمة المدنية إلى 41.02 % بنهاية 2020.

أخلص القول؛ أنه من حق المرأة السعودية أن تحظى بالمساواة في فرص العمل المتوفرة بالسوق، بما في ذلك المساواة في الأجر فيما بين الرجل وبينها، سيما وأنها تشكل نحو نصف تركيبة المجتمع السعودي (49 %)، وأن مشاركتها لا تزال منخفضة في المحور الاقتصادي والتنظيمي، بما في ذلك أجرها منخفض عن الرجل. وما يؤكد على ذلك ما كشفه التقرير الخاص الذي أعده مركز التحليل الإحصائي ودعم القرار بالهيئة العامة للإحصاء بعنوان "المرأة السعودية شريك النجاح" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 2020، حيث كَشف التقرير أن التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين 15 سنة فأكثر حسب القطاعات والجنس بالقطاع العام تبلغ 38 % للإناث مقابل 62 % للذكور وفي القطاع الخاص تبلغ 32 % للإناث مقابل 68 % للذكور. وبالنسبة لمستوى الأجور والدخل، فقد أظهر التقرير أن المتوسط الشهري لمستوى الدخل المرتفع للرجل السعودي يبلغ 13,956 ريالاً سعودياً مقابل 12,956 ريالاً للمرأة السعودية، و5,221 ريالاً سعودياً للرجل بالنسبة لمستوى الدخل المتوسط مقابل 4,747 ريالاً سعودياً للمرأة.

ولكن رغم ذلك وذاك، أرى أهمية الموازنة بين توظيف الرجل والمرأة، وأن يستند التوظيف إلى الكفاءة والمؤهلات والقدرات، وليس لمجرد أنها امرأة سعياً وراء تحقيق نسب توظيف مرتفعة لهن، وبهذا سنتفادى معالجة مشكلة بخلق مشكلة أخرى تتسبب في رفع معدل البطالة بين الذكور في المملكة.

كاريكاتير

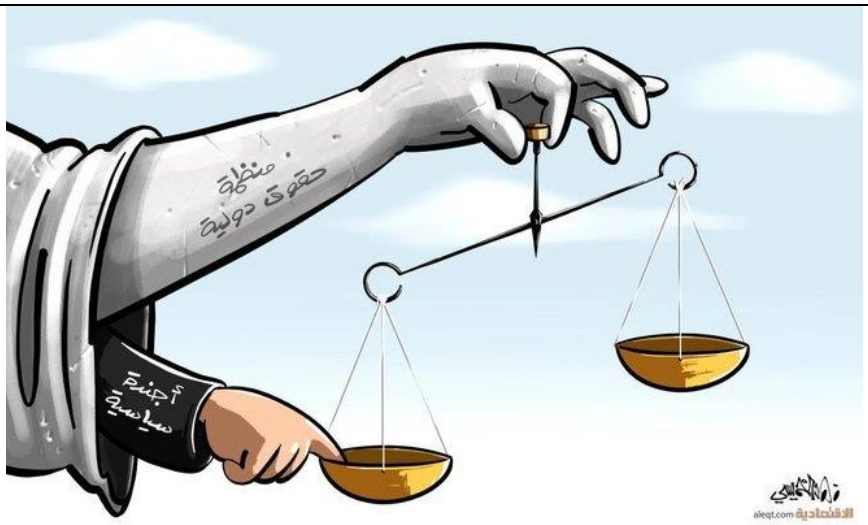	الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 09 صفر 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م https://www.aleqt.com/2021/09/16/article_2172041.html
	الرياض www.Alriyadh.com المصدر: جريدة الرياض الخميس 09 محرم 1443هـ - 16 سبتمبر 2021م https://www.alriyadh.com/1907589